
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تركيا والنظام السياسي في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣

بحث مقدم الى مؤتمر كلية سكول للعلوم السياسية

السليمانية نيسان ٢٠١٣

م.د.د. طلال حامد خليل

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
٣- ٢	المقدمة
٤	المبحث الأول: الدور التركي في ظل المتغيرات الدولية وعوامل الجذب في عراق ما بعد ٢٠٠٣
٩- ٤	المطلب الأول: المتغيرات الدولية ودور تركيا الإقليمية
١٣- ١٠	المطلب الثاني: المصالح التركية وعوامل الجذب في العراق
١٣	المبحث الثاني: تركيا والنظام السياسي في العراق
١٤	المطلب الأول: دور تركيا في العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣
٢١- ١٧	المطلب الثاني: انعطاف الدور التركي ومحدداته بعد عام ٢٠١١
٢٣- ٢٢	الخاتمة
٢٥- ٢٤	مصادر البحث

المقدمة

على الرغم من أن تركيا باتت ترى أن من المناسب تماماً بالنسبة لها توسيع علاقاتها مع جيرانها والدول الأخرى في الشرق الأوسط وتعميقها، فإن هذا التغيير بدأ جذرياً إلى حد أنه دفع بمراقبين غربيين وأتراك على حد سواء إلى التساؤل عما إذا كانت تركيا تعترم التحول بعيداً عن المقاربة التقليدية التي تعتمدها في سياستها الخارجية والقائمة على التوجه صوب الغرب ، فإن تركيا لطالما اتخذت موقف المراقب الحذر اللامبالي للسياسات المتبعة في الشرق الأوسط، بينما دأبت على تكريس الجانب الأعظم من قدراتها الدبلوماسية لإضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان هذا التوجه صوب الغرب، وبخاصة عضوية أنقرة في حلف الناتو، قائماً قبل صعود حزب العدالة والتنمية ، وقد شكل في الوقت نفسه مصدر رغبة وشك كان العالم العربي ينظر إلى تركيا من خلاله ، ولعل العامل الأقوى تأثيراً هو أن امتزاج الإرث العثماني في منطقة الشرق الأوسط مع السياسة الرسمية التي أرسنها الحركة الكمالية والقائمة على المذهب العلماني، والتي بدت للكثيرين في منطقة الشرق الأوسط على أنها سياسة إحدادية، قد زرعت بذور الفرقة بين تركيا والعالم العربي .

أهمية البحث

إن العراق يمثل بالنسبة لتركيا عمقا استراتيجيا وثقافيا واقتصاديا وامنيا ، فكان على تركيا أن تدخل العراق كلاعب إقليمي مؤثر في صياغة عراق ما بعد ٢٠٠٣ وترتبط معه بسلسلة من العلاقات وعلى الصعد كافة ، إذ تقتضي المصالح التركية أن لا تبقى متفرجة على ما يحدث في الساحة العراقية ، كما أن العراق يعي أهمية هذا الدور وفق مصالحه المشتركة مع تركيا ، من هنا تأتي أهمية البحث للوقوف على حقيقة الدور الذي لعبته تركيا في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد اليوم ، ذلك لان معرفة الدور التركي توضح مسار الفاعلين الآخرين (إيران ، السعودية ، قطر) ، وان الدور التركي سواء كان سلبا أم إيجابا يمكن أن يستشف منه المآلات التي تتحرك في ضمنها العملية السياسية في العراق والمؤثرين فيها ، خصوصا أن تركيا باتت تطرح نفسها تارة كمدافع عن الأقلية التركمانية في العراق وترسم لها أدوارا في العراق الجديد ، وكحامي حقوق السنة ، فضلا عن أهمية العامل الكردي الذي أصبحت تركيا تعد نفسها بأنها الحليف الجديد لهم في مواجهة الحكومة المركزية ، كما تتبع أهمية البحث من التعرف على الموقف من القضايا الإقليمية .

منهجية البحث :

لأجل الإحاطة العلمية بمحاور البحث فقد تم الاستعانة بأكثر من منهج ، فقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي لبيان منطلقات الدور التركي في العراق ، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته في تفسير الأحداث وما آلت إليه ، فضلا عن المنهج المقارن .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى مبحثين وخاتمة ، في المبحث الأول تم بحث ومن خلال مطلبين ، اثر المتغيرات الدولية في بروز تركيا كفاعل إقليمي ، وعوامل الجذب في العراق ، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لمعرفة الدور التركي وتأثيره على النظام السياسي في العراق ، فضلا عن الانعطاف في العلاقات التركية العراقية ومن خلال مطلبين أيضا ، وفي خاتمة البحث استخلص الباحث أهم التساؤلات التي تعد الإجابة عليها بمثابة الاستنتاجات التي يمكن أن ترتب حسابات الطرفين العراقي والتركي ، آمين أن نكون قد وفقنا في الإحاطة بموضوع البحث فمن الله العون والتوفيق .

الباحث

المبحث الأول

الدور التركي في ظل المتغيرات الدولية

وعوامل الجذب في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣

كان بناء الدولة التركية الحديثة عام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال أتاتورك قد اتخذ شكل بناء (الدولة - الأمة)^(١) وفقاً للنموذج الغربي ، إذ سعت تركيا الحديثة الى التقرب الى أوروبا الغربية والولايات المتحدة استناداً الى فرضية مفادها (أن الغرب وحده يمثل الحضارة والنقدم) مما أدى الى انعزال تركيا عن محيطها الإقليمي وعمقها الحضاري المتمثل بالجوار الجنوبي الشرقي ، فقامت ببناء علاقات إستراتيجية وثيقة مع الغرب وشبهه قطيعة مع العالم العربي والإسلامي العالم الذي يعده أتاتورك عقبة أمام المشروع التحديثي الذي التزم بتطبيقه .^(٢)

المطلب الأول

المتغيرات الدولية ودور تركيا الإقليمي والدولي

لعبت تركيا على مدار أكثر من نصف قرن دور القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في مهمة احتواء الاتحاد السوفيتي - سابقاً - وتكوين جدار ضد المد الشيوعي ، ولكن ما أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة في بداية تسعينات القرن العشرين ، وعلى اثر التحولات الدولية التي شهدتها العالم بظهور دول جديدة ، تم طرح مسألة النظام الدولي الجديد ومتطلباته التي أتاحت للقوى المتوسطة (تركيا ، إيران ، باكستان ٠٠) للعب دور اكبر على الصعيد الإقليمي والدولي ، غير أن جميع الأدوار التي تؤديها تركيا كان وما يزال لاسترضاء

^(١) هي الكيان الذي يتحقق فيه التطابق بين السياسي والاجتماعي بين الدولة ومكونات نسيجها الاجتماعي من قوميات واديان وأعراق ، للمزيد حول تكون الدولة - الأمة ينظر : جان جاك شوفالبييه ، تاريخ الفكر السياسي- من الدولة القومية الى الدولة الأممية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ٢٠٠٢ ،

^(٢) في معرض رده على القوى الاسلامية التي عارضت علمانيته لتركيا يقول أتاتورك (لقد حررت الإسلام من الدولة لأنني أريد للإسلام أن يصبح ديناً قوياً ، وحررت الدولة من الإسلام لأنني أريد للدولة أن تصبح مؤسسة قوية) ويشرح معنى هذه المقولة بـ (أن الدين عندما يستقل عن الدولة يصبح معتمداً على ذاته ، وإن مصالح الدين والدولة غير متطابقة ، وإن تداخل الدولة والدين يسمح للسلطات الدينية بتقليص حرية الدولة في اتخاذ القرارات) ، ورد ما تقدم على لسان احمد سوكارنو رئيس اندونيسيا عام ١٩٥٣ وتأثره واتفاقه مع أتاتورك في هذا الطرح لفصل الدين الإسلامي عن الدولة : للمزيد ينظر :

الغرب ودخول النادي الأوربي ، إذ لا زالت تركيا وعلى الرغم من تغيير سياساتها الداخلية والخارجية تحلم بالانضمام الى الاتحاد الأوربي وما الدور الذي باتت تمثله في منطقة الشرق الأوسط إلا محاولة منها لإقناع الغرب بأهمية تركيا في صياغة خارطة الإستراتيجية الدولية ، ومما تقدم يمكن تلخيص المراحل التي عرفتھا السياسة الخارجية التركية بالاتي :- (١)

١- المرحلة الأولى (١٩٢٣ - ١٩٤٧) : مرحلة الانعزال والقطيعة مع الموروث الحضاري والانكفاء الى المربع الجغرافي للأناضول مع شبه حياذ لقضايا الشرق الأوسط .

٢- المرحلة الثانية (١٩٤٧ - ١٩٨٩) : مرحلة التطلع الى القوى الغربية والتقارب معها ثم الالتحاق في معسكرها والدخول في حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥١ ، وإبرام اتفاق شراكة مع السوق الأوربية المشتركة في عام ١٩٦٣ ، وصولا الى الاتفاقية الأمنية مع اسرائيل كجزء من متطلبات استرضاء الغرب في عام ١٩٨٦ .

٣- المرحلة الحالية التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة والتي حاولت تركيا توحى بان سياستها الداخلية والخارجية في طور الاستقلال عن حلفائها التقليديين ، والتخلي عن الخيارات الكمالية ، وإعادة الارتباط بحاضنتها التاريخية والحضارية ، والتموضع في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من التمركز حول محيطها الجيو - سياسي ، والجيو - ثقافي .

إن نهاية الحرب الباردة مهدت لأطروحات حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا خاصة في المنظور الغربي ، وذلك عطا على انتهاء الخطر الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة سد المنافذ التي وفرت لتركيا دورا هاما طيلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - سابقا - بيد إن التاريخ اثبت لاحقا عدم صحة هذه الأطروحات ليس فقط بسبب تغير ديناميات البيئة الدولية وما فرضته من ادوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا ، وإنما أيضا بسبب إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حظوظهم الإقليمية والدولية ، فبدا أن ثمة حاجة غربية وأمريكية ملحة للدور التركي ، خاصة في ظل تعدد الأوضاع في الشرق الأوسط ودخول الولايات المتحدة بكل ثقلها تحت ذريعة (الحرب على الإرهاب) (٢)

(١) ميشال نوفل ، تركيا في العالم العربي - الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية ، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد ٩٢ خريف ٢٠١٢ ، ص ٣١

(٢) خليل العناني ، تركيا والولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متبادلة ، التقرير الاستراتيجي ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ٢٠١٠ ، ص ٨

لقد دخلت تركيا، مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، قوامها الاستقلالية، والانفتاح، وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع، وتعدد الأبعاد، ولم تعد تركيا جزءاً من سياسات المنظومة الغربية، أو مجرد تابعٍ للمسارات والمحددات الأمريكية والإسرائيلية، وإن هذا الانفتاح على محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي منحها فرصة أفضل للتعبير عن هويتها الحضارية، وهموم وتطلعات الشعب التركي، كما أتاح لها مجالات واسعة للتبادل التجاري وتحقيق مكاسب اقتصادية، فضلاً عن أنه سهّل عليها احتمالات لعب أدوار سياسية أفضل^(١)، فالتغيير الجذري للسياسة التركية ليس فقط في التوجهات التكتيكية بل حتى في أصول السياسات المتبعة، إذ للمرة الأولى يأتي حزب الی السلطة يحمل مسبقاً رؤية مختلفة الی مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية، فإذا كانت السياسة التركية قد مرت بثلاث مراحل، فإنه وبحسب وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو فان هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد ١١ سبتمبر / أيلول :-

المرحلة الأولى : المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان

المرحلة الثانية : المرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي الجديد وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات وقد تستمر هذه المرحلة من ١٠ الی ١٥ عاما .

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد، إذ ستعمل كل قوة الی مضاعفة حضورها الی حين اتضح المعالم الجديدة لهذا النظام^(٢)

ترى تركيا بان كل محددات الدور الإقليمي التي كانت تعيقها في العقود الماضية والتي تتلخص بالإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) ، وعدم الاستقرار السياسي ، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة ، قد ولت دون رجعة وان هناك عدة متغيرات دولية أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر بتعزيز مكانة تركيا ونقلها من تعريفها كبلد (جسر) تصل بين طرفين الی بلد مركز وجاذب ، ومن أهم هذه المتغيرات الآتي :-

١-تفرد حلف شمال الأطلسي وعلى رأسه الولايات المتحدة بوصفه التنظيم الوحيد القادر على استخدام القوة الفعلية في العلاقات الدولية بعد حقبة الحرب الباردة ، ولعبه دور المؤسس المحافظ على النظام الدولي مما اضطره الی تقوية عمقه الاستراتيجي على الخطوط الجيوسياسية التي تحتل فيه تركيا وضعا استراتيجيا مركزيا وتشكل أهمية خاصة للتوازنات العالمية لا يمكن

^(١) الدور التركي في المنطقة وأثره على القضية الفلسطينية ، التقدير الاستراتيجي ، مركز الزيتونة للدراسات ،

العدد ٢٢ مايو ٢٠١٠ ص ٤

^(٢) محمد نور الدين ، طبيعة الدور الإقليمي التركي - أهدافه ووسائل تنفيذه ، التقرير الاستراتيجي ، مركز

الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٩ ، ص ١٥

إهمالها بالنسبة للحلف ، إذ أن تركيا تقع على الشريط الذي يحيط بشرق وغرب أوراسيا وفي منطقة التأثير الذي يتيح لها التأثير والتدخل في الخطوط الإستراتيجية وسط آسيا والقوقاز والبلقان والمناطق التي تربط بين خط شمال وجنوب السهوب والبحار الساخنة (١)

١ - الأزمات المالية والسياسية الدولية وتأثيرها على صناع القرار الأميركي والأوروبي في إدارة ملفات العالم، وبروز الحاجة لشركاء إقليميين أقوياء يساهمون في إدارة الملفات الإقليمية، وتتصدر تركيا قائمة الدول المؤثرة للعب دور تكاملي مع أهم مصادر القرار الدولي، وبهذا الصدد عبر أردوغان عن رؤيته بتحول تركيا من دولة أطراف الى دولة مركز مؤثرة في النظام العالمي في غضون ١٠ الى ١٥ عاماً.

٢ - الانهيارات الاقتصادية التي تشهدها أكثر من دولة في الإتحاد الأوروبي وتبعات هذه الإنهيارات على السياسة والإستراتيجية الأوربية داخلياً ودولياً، وقدرة تركيا على أن تكون شريكاً اقتصادياً وسياسياً مهماً بعد تراجع دور أكثر من قوة كالإيونان وإيطاليا، وفي هذا السياق تأتي دعوة الرئيس الأميركي أوباما في ٢٠١٠/٧/٨ للقادة الأوربيين لتقبل دخول تركيا الى الإتحاد الأوربي واعتبار ذلك من أولويات الغرب في المرحلة المقبلة.

٣ - الثورات والحركات الشعبية التي تجتاح دول الشرق الأوسط وقدرة تركيا على الدخول في نسيج الأزمات الداخلية لأكثر من دولة مضطربة، وهنا فليس من المستغرب أن يهدي أردوغان نصر حزبه في الانتخابات الأخيرة الى العديد من شعوب المنطقة كشعب غزة. ويدخل في هذا الصدد أيضاً غياب مراكز ثقل إستراتيجي منافسة في المنطقة (كمصر) مما عزز من مركزية الدور التركي.

٤ - رغبة الغرب بتعميم الأنموذج التركي في الإسلام المعتدل الذي يركن الى الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة وتأكيد حقوق الانسان ونبذته للتشدد والتطرف ، ونظرته الايجابية للغرب كحليف استراتيجي (٢)

(١) احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي - موقع تركيا المؤثر في الساحة الدولية ، ط٢ ، ترجمة جابر تلجي ، طارق عبدالجليل ، بيروت ، الدار العربية ناشرون ٢٠١١، ص ٢٦١

(٢) حسين درويش العادلي ، الإستراتيجية التركية تجاه العراق - نظرية الجنوب للشمال ، بدل نظرية الشمال للجنوب ، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير ودراسات ص ٩

٥- جعل تركيا عامل حاسم في تحديد واحتواء إيران كقوة إقليمية تقلق الغرب ، خصوصا أن تركيا نجحت في احتواء أكبر قوة دولية كانت مناوئة للغرب وشكلت حزاما أمنيا ضد المد الشيوعي أبان الاتحاد السوفيتي - سابقا - .

٦- سعي الولايات المتحدة إلى توظيف موقع تركيا الجيوبوليتيكي وعلاقاتها الوثيقة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إحكام الحصار على روسيا في القارة الآسيوية، عبر تهميش دورها اقتصاديا ولوجيستيا. واقتصاديا، من خلال تقليص الاعتماد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية، بإيجاد خطوط جديدة لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيا، دون المرور بالأراضي الروسية. ولوجيستيا، من خلال الاستعاضة عن الدور الروسي في نقل المعدات والجنود إلى أفغانستان عبر الأراضي الروسية، والذي كثيرا ما حاولت روسيا استغلاله للضغط على واشنطن وحلفائها الأوروبيين عند التفاوض حول ملفات عديدة ، إذ تتطلع واشنطن إلى الاستفادة من الدورين التركي والأوكراني في هذا الخصوص، ليكون البلدان معبرا بديلا عن روسيا .^(١)

إلا إن ما يمكن الإشارة إليه انه وعلى الرغم من تنامي قدراتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتنامي نموذجها كملهم لشعوب الشرق الأوسط الفاقدة لنموذج الدولة الناجحة، إلا أن تركيا ما زالت تواجه تحديات نوعية قابلة للتفاهم ، على رأسها قضية الوحدة الوطنية، فتركيا خليط عرقي ومذهبي وأثني لم يشهد تجانسا وطنياً بعد، ويقدر عدد القوميات والإثنيات التركية بـ ٦٦ أهمها الكورد والعلويين والأذربيين والطاجيك والأرمن والعرب والتتر، ولتحقيق التعايش الوطني بما يعزز من وحدة الدولة لا مفر من إجراء تغييرات هيكلية في أسس الدولة التركية بما يضمن تعزيز المواطنة والديمقراطية والحريات العامة، والانقسام السياسي بين النخب التي تشكل مادة السلطة، فالمؤسسة العسكرية وقوى الدولة الأتاتوركية التقليدية والعديد من مراكز الاقتصاد والإعلام التركي ما زالت في تقاطع كلي مع رؤية حزب العدالة والتنمية لشكل الدولة وهويتها ومصالحها وسياساتها الداخلية، والمشهد لا يخلو من حدوث هزات كبيرة قد تؤثر على مجمل الوضع التركي الإستراتيجي. وأيضاً ورغم النمو الاقتصادي المضطرب الذي شبهته مجلة (ذي إكونوميست) الإنكليزية بالطفرة الاقتصادية البرازيلية والهندية والصينية والذي أهل تركيا أن تحتل الاقتصاد ١٧ في العالم، إلا أن أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي إضافة الى التضخم ونسبة البطالة التي تصل الى ١١ % يتمثل بحجم المديونية الخارجية فطبقاً لصندوق النقد الدولي فمن المتوقع

^(١) بشير عبدالفتاح ، السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد يوليو

أن يرتفع الدين الخارجي التركي الى ما نسبته ٥٢.٤ % من إجمالي الناتج المحلي نهاية ٢٠١٥
(١)

غير إن ما لا يمكن تجاهله أن تركيا باتت عنصرا في كل الأحداث التي تشهدها المنطقة ولا تستطيع أن تعزل نفسها عما يدور في جنوبها الشرقي خصوصا إن أهم عوامل استمرار دورها الإقليمي يعتمد وبشكل مباشر على نجاحها في لعب الفاعل الخارجي المؤثر في كل الأحداث ، كما إن أوروبا تتنظر الى مدى النجاح المتحقق في هذا الدور ليندرج في تقييم تركيا ودخولها النادي الأوربي ، فضلا عن كون المنطقة في الحسابات التركية تمدها بعوامل الديمومة كقوة إقليمية وعلى الصعيد كافة الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية والأمنية .

المطلب الثاني

المصالح التركية وعوامل الجذب في العراق

أن العراق يمثل لتركيا ومن أبعاد مختلفة منطقة يتأثر بها صانع القرار التركي من خلال محددات لا يمكن تجاهلها ، أولها :الخلفية الإسلامية والحضارية والتاريخية التي

(١) عقيل سعيد محفوظ ، سوريا وتركيا - الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٩ ص ٣٢٢

تربطها بالعراق ، وثانيها الخلفيات السياسية والجيوستراتيجية الأمنية ، إذ يشغل شمال العراق صانع القرار التركي من جوانب عدة ، فشريط الحدود الممتد بنحو ٣٣٠ كيلومتر ، يشكل أهمية أمنية وتحدي بذات الوقت لتركيا ، ذلك لأنها مدعاة لعدم الاستقرار التي ظلت تشهده هذه الحدود بسبب كونها القاعدة لفرار وانطلاق حزب العمال الكردستاني المعارض (PKK) (١) ، وتأتي أهمية العراق لتركيا مما يمتلكه من مؤهلات جيوبوليتيكية واقتصادية ظلت محط اهتمام الإستراتيجية الدولية ، مما دفع العديد من القوى الدولية وعلى مر التاريخ للسيطرة والنفوذ الى هذه المنطقة ، فهي تربط إقليم الأناضول الداخلي ببلاد الرافدين من جهة ، وبالأعماق الآسيوية عبر إيران من جهة أخرى ، الأمر الذي اكسب هذا الاتصال أهمية كبيرة لتركيا ، وثالثها المكاسب الاقتصادية؛ حيث يشكل المحددان الثاني والثالث عناصر مهمة في إدارة مصالحها وتحديد أولوياتها في المنطقة.

من ينظر إلى الاقتصاد على أنه المحرك الرئيس للعلاقات السياسية الدولية ، لم يتعد كثيرا عن التشخيص الدقيق لحقيقة تتأكد يوما بعد آخر وخاصة لدى الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة في العالم ، وربما كانت الحروب بدوافع اقتصادية عبر التاريخ أكثر بكثير من الحروب التي دفعت فيها البشرية ثمنا باهظا لتأمين مصالح القوى الكبرى .

قدم العراق وتركيا مثالا حيا لما تقدم ، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري التركي مع العراق (١٢) مليار دولار خلال العام ٢٠١١ فيما يتوقع أن يتجاوز في العام ٢٠١٢ ليلبلغ عشرين مليارا، في حين كانت صادرات تركيا الى العراق في عام ٢٠٠٣ بحدود ٩٤٠ مليون دولار ، فضلا عن التسهيلات الممنوحة لمرور البضائع التركية ، ويحتل إقليم كردستان ثلثي الصادرات التركية الى البلاد ، إذ قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية التركي ظافر جالغليان ، إن "التبادل التجاري بين تركيا والعراق بلغ في العام الماضي، ١٢ مليار دولار، وهناك خطة لزيادة القيمة بـ ٨.٩ مليار دولار هذا العام وتأمل الحكومة التركية أن يرتفع التبادل الى ٢٥ ملياراً بعد فتح معبر ثالث على الخابور لانسيابية نقل البضائع التركية الى العراق ، وبعدها الى ٣٠ ملياراً (٢) وتعمل تركيا حاليا

(١) تأسس الحزب في قرية ليجه بديار بكر على يد عبدالله أوجلان الذي أعلن مبادئه الماركسية اللينينية وهدفه إقامة دولة كردستان في تركيا ، ويعد تأسيس الحزب نقطة تحول في تاريخ الحركة الكردية في تركيا ، وكان يعرف بادئ الأمر باسم (أبوجي) نسبة الى اسم أمينه العام عبدالله أوجلان الذي ولد في قرية (أومرلي) التابعة لولاية (اورفة) عام ١٩٤٩ من عائلة فلاحية فقيرة وينتمي الى عشيرة تسمى البرازي : للمزيد ينظر

٥٠ احمد نوري النعيمي ، القضية الكردية في تركيا : الواقع والمستقبل ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٤٨

مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ٢٠٠١ ص ٢٢٩

(٢) Hasan Turunc . Turkey and Iraq Energy. Economic and Trade Relations .policy

على تأسيس منطقة تجارة حرة تربطها بالعراق والأردن ولبنان ، ويحتل قطاع المقاولات التركي بنصيب هام من أعمار إقليم كردستان ، إذ نفذ خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة مشاريع في الإقليم بقيمة ٥ مليارات دولار ، وهذه الأرقام توضح مدى أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا، ويصل عدد الشركات التركية العاملة في كردستان العراق الى ٧٤٠ شركة، من مجموع ١٢٠٠ شركة أجنبية مسجلة في الإقليم. وهناك ١١٧ شركة تركية تعمل في عموم العراق في مجالات الزراعة والطاقة والصناعات الأخرى (١) فضلا عن حاجة تركيا للنفط العراقي وخاصة ما يتعلق بأنبوب التصدير من الحقول الشمالية عبر ميناء جيهان التركي . فتركيا تمثل بوابة هامة لدخول العراق الى الأسواق الأوروبية ، فجانب كبير من تجارة الشاحنات يعبر من مراكز حدودية عراقية - تركية تضيء دخلا جيدا لآلاف الأتراك (٢) .

إن تركيا تصنف بأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تمتلك ثروة نفطية أو غاز ، الذي يسد حاجتها ، الأمر الذي دفعها للاعتماد على جيرانها لمواكبة التقدم الصناعي الذي تشهده البلاد منذ بداية الألفية الثالثة ، إذ أن إنتاجها من النفط يبلغ (٤٣) ألف برميل يوميا في حين يبلغ استهلاكها (٦٧٦) ألف برميل يوميا ، ويبلغ إنتاجها من الغاز ٨٩٣ مليون متر مكعب في حين يصل استهلاكها نحو (٣٧) مليار متر مكعب حسب إحصائيات عام ٢٠١٠ ، فمشكلة الطاقة تشكل معضلة حقيقية لتركيا مع تنامي حاجتها إليها ، ووفقا لتقديرات وزارة الخارجية التركية فان حاجة تركيا من النفط ستتجاوز مائة مليون طن من النفط سنويا (٣)

لهذه العوامل وغيرها تدرك تركيا أهمية العراق الاقتصادية ، الأمر المترسخ بذهن صانع القرار التركي منذ حرب الخليج الثانية بعد أن تعرض الاقتصاد التركي لخسائر اقتصادية كبيرة بعد قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق ، فقد سعت تركيا للحصول على تعويضات دولية لتضررها من سياسات الحصار الاقتصادي على العراق لذلك سعت السياسة التركية باتجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى تحقيق الأهداف التالية :- (٤)

ibid : p 53

(١)

Henry G. Barky . Iraq and its Neighbors. Report .United States Institute Of Peace. Washington D.C 2008 P:17 (٢)

(٣) بشير عبدالفتاح ، السياسة الخارجية وقضية تأمين الطاقة ، مجلة الأهرام ، القاهرة ٢٠١٠ ، الانترنت
www.ahram.org

(٤) محمد ياس خضير ، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين العبدان ٢٣- ٢٤ بغداد ٢٠١١ ص١٢٦

١ - استمرار التبادل التجاري بين البلدين من اجل نمو الاقتصاد التركي ، لان العراق سوقا رائجة للبضائع التركية .

٢ - ضرورة استمرار تدفق النفط العراقي الى موانئها.

٣ - العمل على جعل العراق منفذا للبضائع التركية الى منطقة الخليج العربي .

إن الاهتمام التركي بعوامل الجذب في العراق ، حتم على تركيا لتصبح فاعلا مؤثرا في العملية السياسية العراقية ولم تكن عوامل الجذب الاقتصادية على الرغم من أهميتها في معدلات النمو التركية هي الشغل الشاغل لتركيا فحسب ، بل يتعدى ذلك الى إن العراق بعد عام ٢٠٠٣ أصبح فاعلا مهما في امن تركيا ، فما هو دور تركيا في العملية السياسية وما هي معززات ومحددات هذا الدور ، فضلا عن مستقبل الدور التركي في العراق هذا ما سنبحثه في المحور التالي من البحث.

المبحث الثاني

تركيا والنظام السياسي في العراق

يشكل العراق صورة مكثفة للعلاقات التركية- العربية فالعراق ينطوي على مجموعة هائلة من التحديات الأساسية في العلاقة التركية - العربية ، أزمة كردية تتجاذب أطرافها (المركز والإقليم) مشاكل جمة من عام ٢٠٠٣ الى اليوم ، مسائل مائة طالما استخدمتها تركيا كعامل قوة في سياستها حيال العراق ، حاجة نفطية لا يمكن الاستغناء عنها في ظل ارتفاع في

الأسعار اثر على العديد من دول العالم الثالث ورفع سقف مديونيتها ، ارتباطات دولية تقف في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وارتباطات وتجاذبات إقليمية (إيران ، السعودية ، قطر ، الكويت) ، انفاضة سورية تتقاطع عندها رؤى الحل ، فضلا عن العملية السياسية العراقية التي باتت الأزمة بين أطرافها تسمح وبشكل ملفت للنظر الى دعوة الفاعل الخارجي (أمريكا ، إيران ، تركيا) للدخول في حلها ، أو التوفيق بين أطرافها ، كل هذه الإشكاليات تمثلت في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ولم تكن تركيا - حالها حال الدول المجاورة الأخرى- قادرة على أن تتأى بنفسها عما يحدث في العراق ، فكانت احد الفواعل الخارجية التي لعبت دورا في العراق لاعتبارات شتى لا تخرج من إطار تحقيق المصالح .

المطلب الأول

دور تركيا في العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣

إن تاريخ الأول من آذار ٢٠٠٣ يبدو وكأنه اللحظة الكاشفة لإعادة تموضع جيو- استراتيجي لتركيا وإعادة توجيه سياستها الخارجية عندما رفضت المشاركة في الحرب ضد العراق ، فقد امتنع البرلمان التركي من التصويت لمصلحة انتشار القوات الأمريكية في جنوب

شرق الأناضول تمهيدا لفتح جبهة ثانية في الحرب ضد العراق ، ويذهب المحللون الى بيان أسباب هذا الامتناع بأنه يعود الى حسابات أمنية محلية وإقليمية ، خشية أن تقود هذه الحرب الى تفكيك العراق وإشاعة عدم الاستقرار في المنطقة كلها من جهة ، ومن جهة أخرى خشية الأتراك أن تؤدي هذه الحرب الى تدعيم حكم ذاتي للأكراد شمال العراق وانتقال هذه الدعوة الانفصالية الى تركيا نفسها ، الأمر الذي يمثل تهديدا لاستقرار تركيا وسلامتها الإقليمية (١)

إن الأولويات التي اهتمت بها تركيا في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تتمثل في إنتاج العملية السياسية في العراق لحكومة مركزية قوية قادرة على السيطرة على كامل الأراضي العراقية ، والتغلب على الانقسامات العرقية والطائفية التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ ، وهي ترغب في استقرار العراق لاستئناف العلاقات التجارية المربحة ، وهذا يشمل امن خطي الأنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق الى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط ، وقد أعلن المسؤولون الأتراك ما يعتبرونه (خطأ احمرًا) في العراق والمتعلق بأي تسوية نهائية لوضع شمال العراق أكثر بكثير من أي شئ آخر ، ففي البداية أعلن أن هذه (الخطوط الحمراء) تعارض أي تسوية فيدرالية كردية في العراق ، ولاحقا ، تم تنقيحها لتتضمن ثلاث نتائج غير مقبولة وهي :- (٢)

١ - إقامة دولة كردية مستقلة في العراق .

٢ - إدماج كركوك - التي تعتبرها تركيا مدينة تركمانية - في دولة كردية فيدرالية أو مستقلة.

٣ - الضعف المتزايد للتركمان المقيمين في كركوك ، الذين قال عنهم الجنرال ايلكر باسبوج نائب رئيس أركان الجيش التركي وكثير من النخب التركية (أنهم ينتمون الى نفس العنصر أو الأصل العرقي للأتراك)

كما أن لتركيا اعتبار إضافي وهام وهو ما إذا كانت الحكومة الجديدة في بغداد تستطيع أن تسيطر بنجاح على حدودها الشمالية ، وان تضع حدا لتسلل حزب العمال الكردستاني ومنظمات كردية أخرى ، ففي الفترة السابقة تعاونت أنقرة مع النظام السابق في قضية الأكراد وعلى الأخص بشأن الغارات التركية لمكافحة تمرد حزب العمال ، وبعد حرب الخليج ١٩٩١ واحتواء النظام استمرت الحكومة التركية في التعامل مع النظام وان اعترفت بأنها لا تبالي بما إذا كان سيستعيد

(١) ميشال نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥

حكمه ، إذ كان يمثل في نظر الأتراك نظاما قادرا على الإمساك بزمام الدولة كلها ، فأنقرة لا تثق بان كيانا فدراليا كرديا يمكن أن يملك نفس قدرة ورغبة حكومة مركزية قوية في تأمين الحدود العراقية التركية (١)

وللاعتبارات أعلاه فقد تدخلت تركيا في العملية السياسية في العراق منذ اللحظات الأولى لتشكيلها ، بل أسهمت بطرق مباشرة وغير مباشرة للعب دور هام في تأسيس الجبهة التركمانية والإيعاز لها بخوض الانتخابات في عام ٢٠٠٥ ومساندتها ماديا ودعائيا ، وينبع ذلك من سعي تركيا لاحتواء آثار الدعوى الانفصالية لإقليم كردستان ، فتركيا لم تبدأ بالتعبير عن المطالبة بحقوق التركمان في العراق إلا بعد الاحتلال الأمريكي ، واستندت أنقرة الى أن التركمان يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق ، فرفعت لواء الدفاع عنهم وبخاصة مطالبتهم بتولي زمام مدينة كركوك ، إلا أن ما لم تحسبه تركيا بان هناك من التركمان من يعارض التدخل التركي بسبب الانقسامات المذهبية داخل التركمان أنفسهم (٢) ، فجاءت نتائج انتخابات ٢٠٠٥ مخيبة لآمال تركيا ، خاصة الجبهة التركمانية العراقية مما دفعها للبحث عن مناهج جديدة وبديلة للمسالة التركمانية ، إذ أعلن السفير التركي في العراق عثمان كورتورك عن مجموعة جديدة من الخطوط الرئيسية للسياسات قال أنها مستخلصة من تجربة الأتراك البلغاريين في الثمانينات من القرن الماضي ، وتبعا لذلك سيشجع التركمان على الاعتماد على أنفسهم وزيادة مشاركتهم السياسية وتوسيع نطاق تحالفهم ليشمل جميع التركمان مثلما فعل الأتراك البلغاريون في وقت سابق ، وان السياسة الجديدة لا تمثل خيارات الخارجية التركية فحسب ، بل خيار جميع المؤسسات التركية ذات العلاقة (٣) ، وفي الإطار ذاته سعت تركيا لدفع المجموعات السنية الى ضرورة الإسهام في العملية السياسية والاشتراك في الحكومة .

إن تركيا لم تكن الدولة الوحيدة التي شعرت بالقلق جراء الظروف السيئة بالعراق، بل إن كافة دول المنطقة كانت تحمل نفس القلق وأنها سعت بين الحين والآخر للتدخل في هذا الأمر، وبينما ساءت الأوضاع في العراق خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فإن أمريكا تكبدت خسائر عسكرية واقتصادية كبيرة ومنيت بالفشل مثلما يشير الى ذلك العديد من الخبراء ، وفي هذه النقطة، اضطرت إدارة بوش الى القيام بتغيير سياستها بصدد موضوع العراق ، والركون الى نصيحة تركيا بضرورة إعادة إعمار العراق وتطهير البلاد من كافة المنظمات الإرهابية ،

lbid :p23

lbid:p25

. www.iraqsenter .com:

(١) رمضان جوزان ، العلاقات التركية العراقية وتطوراتها الانترنت

(٢)

(٣)

ولهذا السبب فإن الرئيس بوش ورئيس الوزراء أردوغان وقعا في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ على اتفاقية الدعم الاستخباراتي ضد منظمة الإرهاب (PKK) ، وكان هذا القرار يتضمن تكوين آلية ثلاثية تضم كلا من تركيا والعراق وأمريكا من أجل تحقيق وحدة البلاد السياسية والوطنية وتحويل العراق الى بلد طبيعي، وبهذه الوسيلة بدأت فترة التطبيع في العلاقات التركية - الأمريكية من جهة ، واقتناع واشنطن بشأن وجوب تقوية العلاقات التركية - العراقية من أجل تحقيق إعادة إعمار العراق من جهة أخرى (١)

لقد تعززت العلاقات العراقية التركية وأصبحت تركيا قريبة من كل مكونات الشعب العراقي ، وتمثل ذلك بزيارة المسؤولين الأتراك الى العراق وبالعكس ، وأضفت صفة التعاون بين العراق وتركيا على المرحلة من عام ٢٠٠٣ الى العام ٢٠١٢ ، وتعد زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التاريخية الى العراق من أهم العلامات البارزة في العلاقات بين البلدين ، نجح خلالها في الحصول على موافقة الحكومة العراقية على التصدي لحزب العمال الكردستاني ، وتم تبادل الزيارات على أعلى المستويات وتكلفت بالزيارة الثانية لأردوغان ، إذ ألقى خطابا في البرلمان العراقي عبر فيه عن قرب تركيا من كل مكونات الشعب العراقي وتأكيد تركيا على وحدة وسلامة الأراضي العراقية ، وتم الاتفاق على كل الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية بين البلدين ، مما أكد النقل والتأثير والنفوذ الذي باتت تركيا تتمتع به على المستوى الإقليمي ، سيما بعد تبنيها لمقاربة جديدة في تأسيسها لسياسة خارجية متحررة من ضغوط وكوابح الحرب الباردة الى دولة مركزية لا يمكن إغفالها في أي ترتيبات إقليمية .

المطلب الثاني

انعطاف الدور التركي ومحدداته بعد عام ٢٠١١

إن عام ٢٠١١ هو العام الذي انسحبت فيه القوات الأمريكية من العراق ، تاركة خلفها أرثا ثقيلًا من الأزمات والمشكلات التي عجزت عن حلها طوال سنين بقائها في العراق ، فالانسحاب خلف وراءه حكومة مركزية ضعيفة شجعت الأحزاب الكردية على تحدي السلطة المركزية ، وفرض سياسة الأمر الواقع في الكثير من الملفات العالقة بين المركز والإقليم ، كما إن حكومة

(١) مصطفى اللباد ، تركيا والعرب ، بحث في كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير :محمد

المركز أخذت تماطل في تنفيذ بعض المواد الدستورية الخاصة بحقوق الأكراد والتي ثبتها دستور عام ٢٠٠٥ ، ولعل أهم المواد المادة (١٤٠) حول مصير كركوك والمناطق التي أطلق عليها (المتنازع عليها) التي تطالب بها حكومة إقليم كردستان ، والمادة التي تعطي القوانين المحلية للإقليم اليد العليا في حال حدوث نزاع حول تضارب القوانين المركزية مع قوانين وتشريعات المركز، والمواد التي منحت الإقليم حق التصرف والاستفادة من الثروات الطبيعية في الإقليم ، مع الاحتفاظ بحق الإقليم للمطالبة بـ ١٧% من العوائد الواصلة الى السلطة المركزية ، وتحمل السلطة المركزية بتكاليف القوات المسلحة الكردية (البيشمركة) في الوقت الذي لا تمتلك أية صلاحيات في تحريك أو إصدار الأوامر لهذه القوات ، ومنح الإقليم الحق في إقامة السفارات والقنصليات له في دول العالم (١).

لقد أشار تقرير أعدته مؤسسة راند الأمريكية عام ٢٠١١ بعنوان

(The Iraq : The Middle East Effect After the Iraq War)

الى حاجة الولايات المتحدة لان تلعب تركيا دورا هاما في المنطقة عامة وفي العراق خاصة ، وجدت تركيا في هذه الدعوة فرصة لمعالجة الاضطرابات التي باتت تضرب المناطق الكردية في سوريا وتركيا والعراق ، وما تلاه من اندفاع لتعزيز مكانة الكورد في العملية السياسية العراقية ، وأعمال شغب بين الأكراد الإيرانيين ، وأحداث تمرد خطير في سوريا أسفرت عن مقتل (٤٠) شخصا ، وتزايد تهديد عمليات حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة

الكردستاني (٢) ، ويرى التقرير أن ذلك حث الأجهزة الأمنية في (تركيا وسوريا وإيران) على إيجاد تنسيق عملي بينهما ينظم مصالحها المشتركة ، مما رجح تعقد الأمر أمام الدبلوماسية

(١) سعد ناجي جواد ، مكانة ودور الأكراد بعد الانسحاب الأمريكي ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١١ ص ٥

(٢) ويعرف اختصارا PJAK ببيجاك وهي امتداد لحزب العمال الكردستاني ، نشأ كحركة مسلحة ذات توجه قومي تعمل من أجل الحكم الذاتي الكردستاني الإيراني ، إذ يعيش الأكراد بمدن كرمناشاه ومحافظة كردستان التي تتاخم الحدود مع تركيا وشمال العراق ، تكون منذ عام ١٩٩٩ من شباب كردي جامعيين ، ينزعم الحزب (عبدالرحمن حاجي احمدي) يحمل الجنسية الألمانية ويدير الحزب من بلجيكا وهو من مواليد محافظة مهاباد سنة ١٩٦٤ ، شكل البرلمان الكردي في المنفى وتولى مسؤولية العلاقات الدبلوماسية ، وتشير التقارير على انه احد أجنحة حزب العمال الكردستاني التركي ، تم وضع الحزب على قائمة المنظمات الإرهابية في شباط ٢٠٠٩ وجمدت أمواله من قبل وزارة الخزانة الأمريكية ، ووضعت الحكومة العراقية عام ٢٠١١ ضمن قائمة الجماعات الإرهابية : للمزيد ينظر :

الأمريكية لانتزاع سوريا من المدار الإيراني ، وسيدفع تركيا الى ضرورة أن تعمل ضد التأثير الإيراني ، ولكن التقرير وضع صعوبة بل استحالة قيام تحالف أمريكي - تركي ضد طهران ، نظرا لاشتراك إيران مع تركيا في مواجهة الأكراد من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان حجم التجارة المشتركة بين البلدين يتعدى (٤) مليار دولار سنويا ، أي أن التقرير يضعف من احتمالات قدرة الإدارة الأمريكية على تأسيس تحالف ضد إيران .^(١)

فالتعاطي التركي مع إيران ، بالتزامن مع أزمة الثقة التي تخيم على علاقات أنقرة بإسرائيل والغرب، أوضح بأن أنقرة ترمى من وراء تقاربها مع إيران إلى توسيع دائرة عمقها الجيوستراتيجي قدر المستطاع ليكون رصيذا مهما يعزز موقفها التفاوضي مع حلفائها الغربيين، ويعظم فرصها في الاندماج معهم، وظهيرا أو خيارا احتياطيا يعوضها عن الفشل في هذا المسعى. هذا في الوقت الذي تحرص فيه طهران من جانبها على الاحتفاظ بنافذة مهمة وحيوية، تطل من خلالها على المجتمع الدولي، وتبقى الباب مواربا أمام أية صفقة محتملة في أي وقت بين النظام في طهران ونظيره في كل من واشنطن وتل أبيب.^(٢)

يتضح مما تقدم بان الولايات المتحدة قد عملت على أن تتولى تركيا دورا ينافس الدور الإيراني في الشرق الأوسط عامة ، والعراق خاصة ، إلا أن الدور التركي في العراق شهد تراجعا كبيرا خاصة في عام ٢٠١٢ كنتيجة لتخبط الدور التركي من (تفسير المشاكل) الى كثرة المشاكل والأزمات مع العراق ، مما أدى الى انعطاف خطيرة في العلاقات العراقية التركية ، فقد أسهمت عدة تداعيات الى هذه النتيجة لعل أهمها :-

١ - تبني تركيا لسياسة مغايرة لسياسة العراق في ما يتعلق بالقضية السورية ، فقد شهدت علاقات تركيا مع سوريا توترا متناميا خلال الآونة الأخيرة ، وربما لا نبالغ إذا زعمنا بأن الربيع العربي قد وضع نهاية لشهر العسل بين حكومة أردوغان وحكومة بشار الأسد، فلقد أفضي تجاهل الأسد الابن لنصائح حكومة العدالة بضرورة تحري الإصلاحات الكفيلة بامتصاص الغضب الشعبي العارم، علاوة على إمعانه في استقدام أقسى درجات القمع ضد المدنيين بدعم من طهران ، وتصعيده لهجته حيال حكومة العدالة إلي حد بلغ

صحيفة الشرق الأوسط العدد ٤٢٠١١ في ٢٧ ديسمبر ٢٠١١

^(١) (شبلبي تلحمي ، الشرق الأوسط بعد احتلال العراق ، جامعة ميلانند ، معهد بروكينجز ، مركز سابان ، الانترنت : www.brokengs.edu

^(٢) (بشير عبدالفتاح ، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٠ يناير ٢٠١٠ ، ص ٤٨

اتهامه إياها بالتواطؤ مع الغرب وإسرائيل ضد سوريا ، وتهديده أنقرة بدفع ثمن غال لتأييدها ثورة الشعب السوري - أفضي كل ذلك إلي إعلان حكومة أردوغان أنها فقدت الثقة تماما في نظام بشار الأسد (١) ، وتأكيدا تأييدها التام لمطالب ثوار سوريا، وتأكيدا أيضا أن الشعب السوري سوف يسقط نظام بشار الأسد لا محالة، كما تعاونت مع واشنطن في فرض عقوبات جديدة علي نظام دمشق ، في حين ترى الحكومة العراقية بان ما تشهده سوريا مؤامرة تستهدف احد المعامل الهامة في مقارعة اسرائيل ، وزعزعة المنطقة وإضعافها لتتمكن اسرائيل من السيطرة ويسط نفوذها على الشرق الأوسط ، وقد كان موقف الحكومة العراقية متطابقا مع الموقف الإيراني ومغايرا للموقف التركي ، معللة - الحكومة العراقية - موقف تركيا بأنه جزء من حلم قديم لإعادة العثمانية من جديد (٢)

٢ - . إن تركيا تطرح نفسها كمرجعية سنوية، مفوضة للدفاع عن سنة العراق. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار، أن حزب العدالة والتنمية، يمثل القيادة العالمية لحزب الإخوان المسلمين، فإن النظرة (الأيديولوجية) تضع تركيا، بقيادة حزب أردوغان، بأنها النقيض الأيديولوجي لجارتها إيران ، وتتسحب هذه النظرة، على العراق أيضاً.

٣ - وجود مصالح تركية كبيرة في إقليم كردستان ، جعلت من السياسة التركية، أن تأخذ موقفاً داعماً لتوجهات الإقليم ، لضمان ديمومة مصالحها فيه ، فتركيا تستخدم أراضي كردستان العراق (أرض قتل)، لعناصر حزب العمال الكردستاني. إذ تسعى لتصفية هذه العناصر خارج الحدود التركية، وهذا ما يفسر تفويض البرلمان التركي (بصورة متكرر)، حكومة أردوغان لشن هجمات عسكرية، على عناصر حزب العمال، خارج الحدود التركية ، وهذا الموقف تتحسس كثيراً منه الحكومة المركزية ، خصوصا بعد مساعدة تركيا في تصدير نفط الشمال عبر الموانئ التركية دون موافقة المركز .

٤ - تعتبر تركيا جزءاً من منظومة حلف (النااتو)، وأحد مفاتيح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. هذا الوضع يجعل تركيا، أقرب للتوجهات السعودية منه للتوجهات

(١) إن تركيا ترى في حكومة سوريا احد العوامل الهامة في إدامة زخم وتأثير حزب العمال الكردستاني على أمنها ، فقد كانت سوريا تدعم الحزب واحتضنت عبدالله أوجلان عام ١٩٧٩ عندما فر من تركيا وقام بتأسيس مخيمات ومعسكرات له في القرى السورية المتاخمة للحدود مع تركيا ، الأمر الذي أدى الى إيجاد مأوى للمعارضة الكردية للنظام التركي ، للمزيد ينظر :

ريناد منصور ، دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي ، ترجمة موسى الحالول، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٢ ، ص ٤

(٢) المصدر نفسه

العراقية. ومن مصلحة تركيا، أن تكون محط ثقة السعوديين والقطريين. فهذان البلدان يوفران فرصاً استثمارية لتركيا، تفوق بكثير تلك الفرص التي يقدمها العراق لها، مع ملاحظة وضعه الأمني القلق ، من جهة أخرى، فإن تركيا تطمح بأن يكون، لها حصة معتبرة من الغاز الذي تنتجه قطر، الأمر الذي عزز من الريبة التي باتت الحكومة العراقية تشعر بها من التوجه التركي ، خصوصا إن الحكومة ترى في السعودية وقطر بواعث عدم الاستقرار في العراق من خلال إدامة الخلاف سواء بين الكتل السياسية أو بين حكومة الإقليم وحكومة المركز .

٥- تصدع صورة العلاقة التركيّة العراقية بشكل كبير، عندما قبلت تركيا، لجوء طارق الهاشمي إلى أنقرة في شهر أيلول ٢٠١٢، وهو المتهم من قبل القضاء العراقي، بقضايا تتعلق بالإرهاب ، فأخذت السياسة التركية إزاء العراق، تسير في طريق العداء.

٦- وجهت تركيا ضرا ، في علاقتها مع الحكومة الاتحادية العراقية، عندما زار وزير خارجية تركيا، أحمد داوود أوغلو، إقليم كردستان، بدون التنسيق مع الحكومة المركزية. وبدون الحصول على إذن من الحكومة الاتحادية، للدخول إلى الأراضي العراقية. والاعتماد على سمة الدخول، التي منحتها إياها حكومة الإقليم، وزيارة رئيس إقليم كردستان الى تركيا ، الذي عدته الحكومة المركزية سعي تركيا لإدامة الخلافات بين الإقليم والمركز ، خصوصا بعد الهجوم والتصريحات التي أدلى بها أردوغان على رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ، إذ اتهمه بالدكتاتورية والسعي لغمط

حقوق السنة والأكراد ، مما تسبب في مناكفات إعلامية بين العراق وتركيا . (١)

٧- أزمة الحجاج الأتراك الذين احتجزتهم السلطات العراقية بعد عبورهم من إقليم كردستان بدعوى عدم حصولهم على سمات الدخول التي تسمح لهم بالعبور الى الديار المقدسة برا عبر الأراضي العراقية .

٨- موقف تركيا الداعم للتظاهرات التي اجتاحت المناطق الغربية من العراق ، وإلقاء اللوم على الحكومة الاتحادية لعدم تلبية المطالب للمتظاهرين .

(١) Soner Gagaptay and Tyler Evans . Turkeys Changing Relations With Iraq .Policy Focus 122. P17

إن انعطاف الدور التركي من سئ الى أسوء في العراق يوضح فشل تركيا في التعاطي مع العراق وقضاياها وإنما قد تكون بسبب عودة تركيا لتنفيذ سياسة الغرب في احتواء إيران هذه المرة التي بات نفوذها في العراق يتأصل يوما بعد يوم ، وبعد قناعة طهران بان الوسيط التركي في الملف النووي الإيراني لم يعد يعطي النتائج المرجوة منه ، مما حدا بطهران أن تنقل محادثاتها بخصوص الملف من أنقرة الى بغداد التي تعد عمقا استراتيجيا لإيران وليس لتركيا ، وخلاصة القول أن تركيا باتت تخسر مواقعها في العراق وتأثيرها لا يستطيع مجارات التأثير الإيراني ، الذي يتفق مع الحكومة الاتحادية في ضرورة التعاطي السلمي وتغليب لغة الحوار في القضية السورية .

الخاتمة

نستخلص مما تقدم بان الفاعل التركي في عراق ما بعد ٢٠٠٣ قد مر بعدة أطوار ، الأول تمثل في ممانعة استخدام الأراضي التركية من قبل القوات الأمريكية لغزو العراق واحتلاله مما أدى الى انعزال دورها في السنين الأولى للاحتلال وغلبة الدور الكردي في صياغة العملية السياسية والدستور بما لم تكن تركيا تتمنى مما حدا بها للعب ورقة تركمان العراق وفشلها فيها ، الثاني تمثل بسعي الولايات المتحدة لإعادة التأثير التركي على الساحة العراقية لاعتبارات ذكرت في البحث كان أهمها لعب دور فاعل لتقليل الدور الإيراني ولم تفلح فيه أيضا ، مما أدى الى تطور الأوضاع لتصير الى الطور الثالث الذي اتسم بالتشنج في العلاقات مع الحكومة الاتحادية ولعب تركيا دور المناصر للأكراد والسنة . اذ يمكن استنتاج الآتي :-

١- اتبعت تركيا في السنتين الأخيرتين سياسة قائمة على إحداث التوازن في العلاقات الخارجية ، إذ تدعم تركيا علاقاتها الخارجية مع جميع الأطراف ، ومع تحسن العلاقات بين العراق وايران وروسيا ، رأت تركيا انه من الأفضل الاتجاه نحو الأطراف لمواجهة المحور الإيراني - العراقي - الروسي ، الذي تشكل في المنطقة ، وسعت الى التأثير في

الداخل العراقي من خلال دعمها للعلاقة مع إقليم كردستان الذي يعيش حالة من أزمة الثقة مع الحكومة الاتحادية .

٢- إن العلاقات التركية العراقية المتوترة أصبحت بمثابة التربة الخصبة لنمو العلاقات بين أنقرة وحكومة كردستان ، لا سيما مع الخلاف التركي العراقي حول أحداث سوريا ، ولعل من أهم أسباب انهيار العلاقات الجيدة بين تركيا وجيرانها المباشرين عامة ومنهم العراق خاصة ، محاولة أنقرة استغلال التحولات في المنطقة العربية من ثورات واحتجاجات من أجل ترجمة مشروع هيمنة خاص بها لا يأخذ في الاعتبار وجود مكونات أخرى في المنطقة ، فوزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو قال أمام البرلمان التركي في إبريل/نيسان ٢٠١٢ إن تركيا سوف تقود الشرق الأوسط الجديد الذي يولد وستكون طبيعته وهي التي سترسم ملامحه مهما علت انتقادات الآخرين لهذه السياسة .

٣- إن التفرد في زعامة المنطقة هدف تركي لا يمكن لأحد القبول به ، وما كان لتركيا أو أية قوة إقليمية تستشعر في نفسها القوة والقدرة أن تحاول ترجمة هيمنتها لولا غياب الدور العربي

٤- أن تركيا قد تسمح لقيام فيدرالية كردستان ومن ثم استقلالها عن العراق بعد أن أصبحت علاقة الإقليم بتركيا البديل عن العلاقة العراقية خصوصا إذا حصلت تركيا من حكومة الإقليم على جعل حزب العمال الكردستاني تحت مظلة تركيا وسندان كردستان .

٥- لا يعني ما تقدم بأن تركيا ستعود لممارسة دور ثانوي في مثل هذه الظروف، وبأن دورها الأكثر ديمومة في الشرق الأوسط سيكون في قدرتها على أن تكون المحرك الاقتصادي للمنطقة ، وفي واقع الأمر، فإن السبيل الأمثل أمام تركيا للتأثير في مسار العالم العربي، الذي يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل، يمر عبر روح المبادرة الريادية الخلاقة، واستعدادها لتوظيف قدراتها في أماكن ربما لن يسبقها إليها أحد ، ومع أن هذا قد لا يمثل الرؤية الكبرى التي تدور في أذهان أردوغان وداود أوغلو أو غيرهما من قادة حزب العدالة والتنمية، لتركيا في المنطقة، ولكن قدرات تركيا وإمكاناتها الاقتصادية يمكن أن تشكل العامل الأهم الذي يمكنها في نهاية المطاف من بلوغ هدفها المتمثل في (تصفير المشكلات) في المنطقة المتاخمة لها بشكل مباشر .

مصادر البحث

- ١- احمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي -موقع تركيا المؤثر في الساحة الدولية ، ط٢ ، ترجمة جابر تلجي ، و طارق عبدالجليل ، بيروت ، الدار العربية ناشرون ٢٠١١،
- ٢- د احمد نوري النعيمي ، القضية الكردية في تركيا : الواقع والمستقبل ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٤٨ مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ٢٠٠١
- ٣- الدور التركي في المنطقة وأثره على القضية الفلسطينية ، التقدير الاستراتيجي ، مركز الزيتونة للدراسات ، العدد ٢٢ مايو ٢٠١٠
- ٤- بشير عبدالفتاح ، السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق جديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد يوليو ٢٠٠٩
- ٥- بشير عبدالفتاح ، السياسة الخارجية وقضية تامين الطاقة ، مجلة الأهرام ، القاهرة ٢٠١٠
- ٦- بشير عبدالفتاح ، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٠ يناير ٢٠١٠
- ٧- حسين درويش العادلي ، الإستراتيجية التركية تجاه العراق - نظرية الجنوب للشمال ، بدل نظرية الشمال للجنوب ، قطر، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير ودراسات ٢٠١١
- ٨- (خليل العناني ، تركيا والولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متبادلة ، التقرير الاستراتيجي ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ٢٠١٠

- ٩- ريناد منصور ، دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي ، ترجمة موسى الحالول ،تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٢
- ١٠- سعد ناجي جواد ،مكانة ودور الأكراد بعد الانسحاب الأمريكي ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١١
- ١١- شبلي تلحمي ، الشرق الأوسط بعد احتلال العراق ، جامعة ميرلاند ، معهد بروكينجز ، مركزسابان
- ١٢- محمد نور الدين ، طبيعة الدور الإقليمي التركي - أهدافه ووسائل تنفيذه ، التقرير الاستراتيجي ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٩
- ١٣- محمد ياس خضير ، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين العددان ٢٣ - ٢٤ بغداد
- ١٤- ميشال نوفل ، تركيا في العالم العربي - الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية ، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد ٩٢ خريف ٢٠١٢
- ١٥- مصطفى اللباد ، تركيا والعرب ، بحث في كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير :محمد عبدالعاطي ، بيروت ، الدار العربية ناشرون ٢٠٠٩
- المصادر الأجنبية:-

- ١- Henry L. Roberts. The Story Of Indonesia .New York .Macmillan Press 1975
- ٢- Hasan Turunc . Turkey and Iraq Energy. Economic and Trade Relations .policy Focus vol 122 .October 2012
- ٣- Henry G. Barky . Iraq and its Neighbors. Report .United States Institute Of Peace. Washington D.C 2008
- ٤- Soner Gagaptay and Tyler Evans . Turkeys Changing Relations With Iraq .Policy Focus 122
- الانترنت :-

- ١- رمضان جوزان ، العلاقات التركية العراقية وتطوراتها الانترنت www.iraqsenter.com
- ٢- محمد جواد ، تركيا والعراق ربيع الحرب الباردة ، الانترنت : www.kitabat.com

